

سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة وفروعها ومكاتبها وتقييمها

مقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والاجراءات لتتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الادارية.

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان

أولاً: الرقابة:

أ. بالتقارير الإدارية:

ان التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام، ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

- التقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة: يومية، أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.
- تقارير سير الأعمال الإدارية: وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.

- تقارير الفحص: وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.
- تقارير قياس كفاءة العاملين: وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمروؤسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل... وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية.
- المذكرات والرسائل المتبادلة: وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.
- ب- التقارير الخاصة:
 - تقارير الملاحظة الشخصية.
 - تقارير الاحصائيات والرسوم البيانية.
 - مراجعة الموازنات التقديرية.
 - متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
 - مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
 - مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
 - تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ:

- أ- مبدأ التكاملية: تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.
 - ب- مبدأ الوضوح والبساطة: سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.
 - ت- مبدأ سرعة كشف الانحرافات والابلاغ عن الأخطاء: أن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.
 - ث- مبدأ الدقة: إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.
- المراقبة الداخلية هي: نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة من مالية وإدارية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضماناً لحسن سير العمل في المنشأة. وبهدف التأكد من سلامة العمليات بما يضمن منع الاختلاسات والمحافظة على الأصول وكذلك التأكد من دقة البيانات والمعلومات المتوفرة للإدارة وإمكان الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات

المراجعة الداخلية : هي الاجراءات والانشطة التي يقوم بها مجموعة من موظفي الشركة تعينهم الادارة بغرض فحص وتقييم الانشطة المختلفة للشركة و التحقق من صلاحية النظم والسياسات والاجراءات والخطط الموضوعه و صحة تطبيقها .

الفرق بين المراقبة الداخلية والمراجعة الداخلية يعتقد البعض ان المراقبة الداخلية هي المراجعة الداخلية وانه لافرق بينها وبين الضبط الداخلى وهذا الاعتقاد من قبيل الخلط الذى لامبرر له علميا ،

فالمراقبة الداخلية Internal Control هي : نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة من مالية وادارية ومحاسبية وضعتها الادارة ضمانا لحسن سير العمل فى المنشأة .ويهدف التأكد من سلامة العمليات بما يضمن منع الاختلاسات والمحافظة على الأصول وكذلك التأكد من دقة البيانات والمعلومات المتوفرة للإدارة وامكان الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات

وتشمل وسائل المراقبة الداخلية مايلى :

١-نظام الضبط الداخلى .

2- Internal Check المراجعة الداخلية

3- Internal Audit رقابة الموازنة

Budgetary Control الضبط الداخلى : هو الاجراءات التنظيمية الادارية والمحاسبية التى بموجبها يتم تنفيذ وضبط العمليات التى تقوم بها الوحدة تلقائيا وبصفة مستمرة . ويتضمن ذلك تقسيم العمل وتوزيعه وتنظيمه وتحديد الاختصاصات والواجبات ، و الفصل بين الوظائف والمسئوليات ، والتامين على الاصول ، والتفتيش المفاجئ ، واستخدام وسائل الرقابة المزدوجة ،وتدريب الموظفين وغيرها

المراجعة الداخلية : هي الاجراءات والانشطة التى يقوم بها مجموعة من موظفي الجمعية تعينهم الادارة بغرض فحص وتقييم الانشطة المختلفة للجمعية و التحقق من صلاحية النظم والسياسات والاجراءات والخطط الموضوعه و صحة تطبيقها .

رقابة الموازنة : وتتمثل فى وضع خطة مالية مستقبلية تحدد اهداف الجمعية ، ويتم مقارنتها لاحقا بما تم تنفيذه فعلا ودراسة وتحليل الانحرافات .

المسؤوليات

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

تم الاطلاع على مضمون سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة وفروعها ومكاتبها وتقييمها بالصيغة السابقة من قبل مجلس الإدارة وموظفي الجمعية وإقرارها واعتمادها والعمل بهذه السياسة اعتباراً من تاريخ ١/١/٢٠٢١م وعلى ذلك تم التوقيع وبالله التوفيق أعضاء مجلس الإدارة

م	الاسم	المنصب	التوقيع	ملاحظات
١	سعد بن عوض آل غنوم	رئيس مجلس الإدارة		
٢	سعد بن مريع أبو دبيل	نائب رئيس المجلس		
٣	علي بن عبد الله الشهراني	المشرف المالي		
٤	حسين بن سعيد الحسنية	عضو		
٥	محمد بن سعيد الشهراني	عضو		